

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٥٨**

الثلاثاء، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد تشانغ ديانبن
	غينيا الاستوائية	السيد سيباسو ريبالا
	فرنسا	السيد ميلكي
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فرينتش

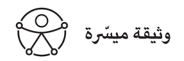
جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

1814797 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/455 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤١٦ (٢٠١٨).

وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): السيدة الرئيسة، نحن حريصون دائماً على أن نحيطكم علماً بموقف السودان فيما يتعلّق بمختلف القضايا المثارة في هذا المجلس والذي تتعلق به وبمصالحه، لذلك أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لكي أقدّم هذا البيان.

ويطيب لي في البدء أن أشكر مجلسكم الموقّر على روح التعاون والتوافق التي مكّنته اليوم من اتخاذ قرار تمديد تفويض قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لمدة ستة أشهر. وأنتهز هذه السانحة لأجدد تأكيد التزام بلادي بالتعاون مع القوة لتمكينها من تنفيذ ولايتها الموكلة لها بموجب قرار مجلسكم ١٩٩٠ (٢٠١١).

أودّ أن أؤكد أن الاستقرار الأمني الذي تعيشه أبيي والتقدم الملحوظ في ترسيخ مفاهيم التعايش السلمي بين مجتمعي المسيرية ودينكا نقوك، والذي أكدته كافة التقارير التي عرضت على مجلسكم في الفترة الماضية، جاء نتيجة مباشرة لتضافر الجهود الحكومية والمجتمعية مقرونة مع الأدوار الإيجابية التي قامت بها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي منذ إنشائها. ونؤكد هنا أن الحكمة تقتضي تضافر جهود كافة الشركاء للعمل معاً من أجل تعزيز حالة الأمن والاستقرار وتوطيدها، والنأي عن كل ما من شأنه تعكير صفو هذه الأجواء الإيجابية، وتجنّب أي إجراءات أو قرارات غير مدروسة بصورة كافية حتى يتقرر الوضع النهائي لأبيي وفق المرجعيات القانونية المتفق عليها والتي نؤكد التزامنا الكامل بها. وحتى يتم ذلك، فإن أبيي جزء لا يتجزأ من التراب الوطني السوداني، تمارس عليه حكومة السودان سيادتها كاملة.

أودّ أن أنتهز هذه السانحة لأشدد على محورية اتفاقية الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لإدارة منطقة أبيي الموقّعة في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١١، والتي تُعتبر الأساس لكل الترتيبات ذات الصلة بقضية أبيي، بما فيها نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، حيث اتفق طرفا الاتفاقية، وهما حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي خلفتها لاحقاً حكومة جمهورية جنوب السودان منذ ١١ تموز/يوليو ٢٠١١، اتفقا على

أن تظلّ هذه الاتفاقية سارية المفعول إلى حين تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وأودّ أن أقتبس نص المادة ٤١ لأهميتها:

(تكلم بالإنكليزية)

”هذا الاتفاق وبروتوكول أبيي (باستثناء صيغته المعدلة بموجب الأحكام الواردة هنا) يبقيان ساريين إلى حين تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي.“

(تكلم بالعربية)

ويطيب لنا أن نذكّر بالمادة (٢٩) من اتفاقية ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠١١ أيضاً والتي تربط أي تعديل في تفويض القوة بموافقة أطراف الاتفاقية، حيث نصّت هذه المادة على:

(تكلم بالإنكليزية)

”تطلب حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الموافقة على نشر القوة الأمنية المؤقتة لأبيي وولايتها، على أساس أن الولاية المشار إليها في الفقرة ٢٧ من هذا الاتفاق لا يمكن تغييرها دون موافقة حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة إثيوبيا.“

(تكلم بالعربية)

تؤكّد حكومة بلادي التزامها بكل الاتفاقيات الموقعة مع جمهورية جنوب السودان، بدءاً من بروتوكول أبيي لعام ٢٠٠٤ واتفاقية الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي، واتفاقية التعاون بين البلدين الموقعة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وندعو من هنا الإخوة والأخوات في حكومة جمهورية جنوب السودان إلى الانخراط بجدّية مع حكومة السودان والاتحاد الأفريقي للإسراع بتكوين مؤسسات أبيي التي نصّت عليها اتفاقية حزيران/يونيو ٢٠١١. وهي الإدارة المشتركة لأبيي، والمجلس التشريعي المشترك، والشرطة المشتركة لأبيي.

ولعلكم تتفقون معنا في أن هذه المؤسسات أساسية ولا غنى عنها في إدارة المنطقة، وتقديم الخدمات الضرورية لمواطنيها، وتعزيز التعايش السلمي بين مكوناتها المجتمعية، وتهيئة الظروف الملائمة لحسم مسألة الوضع النهائي لأبيي بصورة تلبّي تطلعات كافة أصحاب المصلحة في صيغة تنال رضا الجميع.

ولعلكم تتفقون معنا أن التقيّد بالاتفاقيات على إطلاقها ما هو إلا تعبير آخر دقيق لما نعنيه بصيانة السلم والأمن الدوليين. فلا يتهدد السلم والأمن في العالم إلا بنقض الاتفاقيات بمختلف الذرائع، ولكم في تاريخ العالم البعيد والقريب عبرة وموعظة.

أود أن أشير إلى ضرورة النظر إلى مسألة أبيي في الإطار الكلي للعلاقات بين السودان وجنوب السودان وتطورات الأوضاع الداخلية في البلدين.

ويؤكد وفد بلدي في هذا الصدد على أن الطريق نحو استدامة السلام والاستقرار في منطقة أبيي وعلى طول خط الحدود بين السودان وجنوب السودان يقوم على دعامتين أساسيتين هما تنفيذ اتفاقية الترتيبات الأمنية والإدارية لمنطقة أبيي، وتنفيذ كافة الاتفاقيات المضمنة في اتفاقية التعاون الموقعة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ حيث وضعت الاتفاقية الأخيرة أساسا متينا لتطبيع العلاقات بين البلدين وتعزيز التعاون بينهما في كافة المجالات، واستدامة السلام بينهما، وغطت مجالات النفط والتجارة والحدود والديون والترتيبات الأمنية وأوضاع المواطنين وغيرها من المجالات المهمة.

إن الرسالة المشتركة لوزيري خارجية السودان وجنوب السودان المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في العام الماضي أثناء انعقاد الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين إلى مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة كان مبعثها الجوهري هو المحافظة على حالة الاستقرار السائدة في أبيي. وعلينا ألا نخطئ هذا الهدف لأن المحافظة على هذه الحالة هي الشرط الأساسي لتنفيذ وتطبيق الاتفاقات الموقعة ولأن صيانة هذه الحالة من

السلام والأمن واستدامتها هي هدف في حد ذاته. لذلك فإننا نتناول بكل مقتضيات الحرص والحذر أية صيغة مباشرة أو غير مباشرة تنذر بتعكير صفو هذه الحالة ونتحفظ تماما في هدا الصدد على ما جاء في الفقرة السادسة ونعني بذلك الإشارة إلى مقترح فريق الاتحاد الأفريقي التنفيذي عالي المستوى في عام ٢٠١٢ تأكيدا لرفض حكومة السودان السابق له وفي حينه هذه الصيغة تقوم دليلا على ما ظللنا نحذر منه بأنه يؤثر سلبا على السلم والأمن بين المجتمعات التي تعيش في أبيي وتثير العنف بينها.

ختاما، أود أن أجدد هنا خالص الشكر والتقدير لكافة شركائنا الذين تسهم جهودهم في تيسير عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي خاصة حكومة جمهورية أثيوبيا الديموقراطية الفدرالية، ومجلس السلم والأمن الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وفريق الاتحاد الأفريقي التنفيذي رفيع المستوى المعني بالسودان وجنوب السودان، والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسودان وجنوب السودان، وكل أفراد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ولا يفوتنا تجديد التزام السودان بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة حتى تؤدي كافة المهام الموكلة إليها بصورة سلسة وفق ما ورد في قرار مجلسكم (١٩٩٠.) لعام ٢٠١١ والقرارات اللاحقة له.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.